

المحور التاسع: السياسات التجارية الدولية

1- تعريف السياسة التجارية الخارجية:

يقصد بها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحري أو تقييد النشاط التجاري الدولي من العقوبات المختلفة.

2- أهداف السياسة التجارية:

هناك مجموعة من الأهداف منها ما هو اقتصادي اجتماعي أو استراتيجي.

• الأهداف الاقتصادية:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجتماعية خصوصا الصناعات الناشئة.
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.
- زيادة الموارد المالية لدولة.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالنضج والانكماش.
- حماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.
- تشجيع الاستثمار.
- زيادة العمالة ومستوى التشغيل.
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كحماية المزارعين أو المنتجين الصغار .
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة .

3- أنواع السياسات التجارية الخارجية :

1-3 سياسة حرية التجارة الخارجية:

تتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دول أخرى ، وهذا لا يعني أن كل السلع والخدمات سوف تندفع دخولا وخروجا من الدولة وإنما يتوقف ذلك على إذ ما كانت نوعية السلع هل هي سلع تجارية أو غير تجارية.

السلع التجارية: هي تلك السلع التي يمكن مبادلتها في السوق الدولية بغض النظر عما إذا كانت السلعة

تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر وحتى تكون السلعة تجارية يجب تتوفر فيها.

- أن تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي أقل من سعرها الدولي.

- أن تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي أقل من سعرها المحلي.

- أن تسمح طبيعة السلعة بالنقل عبر الحدود الدولية دون حدوث تغير في جوهره يقلل من نفعها.
أما السلع الغير تجارية فهي تلك السلع غير قابلة للإتجار دوليا أي التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية.

*حجم أنظار حرية التجارة:

- الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة يؤديان إلى النمو الاقتصادي كما يؤدي إلى نشر المعرفة والتكنولوجيا اللذان يلعبان دورا في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج.
- يتيح الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة التخصص وتقسيم الدولي للعمل .
- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية :
- الحرية تحد من نشوء الاحتكارات .
- تتيح الاستفادة من وفرات الحجم الكبير فإن فتح أسواق دولية يفتح فرص أمام المؤسسات إلى توسيع الإنتاج وصولا إلى أحجامه المثلى والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

2-3 سياسية تقييد التجارة الخارجية

تعد هذه السياسة معاكسة للسياسة حرية التجارة الخارجية على اعتبار انها تقوم على أساس القوانين والإجراءات التي تصدرها دولة ما لتوجيه مسار تجارتها الدولية، وبالتالي فإن هذا يعني تدخل الدولة في التجارة الدولية وعدم تركها تتم بحرية وفق مبادئ السوق ومن بين الحجج التي يعتمد عليها انصار هذا المذهب:

- تشجيع الطلب على المنتج المحلي.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- تدعيم الإيرادات الحكومية من خلال خلق اوعية جبائية جديدة
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- أدوات السياسة التجارية الخارجية

1-4 الأدوات السعرية:

• التعرفة الجمركية:

تعرف على أنها مجموع الضرائب والرسوم التي تفرض على منتج معين يتم تداوله عبر الحدود الوطنية.

• الرقابة على السعر الأجنبي:

يقصد بها تدخل الدولة في سعر عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية التي تعتمد عليها في البادل الدولي.

- **الاغراق:**

هو السماح بإدخال سلعة معينة منتجة في دولة أخرى بسعر أقل من قيمتها العادية.

- **الإعانات:**

تعتبر الإعانات عن كافة أشكال الدعم التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحليين، من أجل تحسين تنافسيتها على المستوى المحلي والاجنبي.

2-4 الأدوات الكمية:

- **نظام الحظر:**

يتمثل هذا النظام في مجموع القرارات التي تقوم بها الدولة من أجل منع دخول بعض السلع إليها، أو منع دخول مجموعة من منتجات دولة ما.

- **تراخيص الاستيراد:**

هي عبارة عن امتيازات تمنحها الدولة لفئة معينة من المستوردين توفر لهم الحق في استيراد تلك السلع لوحدهم.

- **نظام الحصص:**

يتمثل هذا النظام في فرض الدولة قيوداً على الكميات المصدرة أو المستوردة من منتج ما خلال فترة معينة.

3-4 الأدوات التنظيمية:

كالمعاهدات والاتفاقات التجارية، واتفاقات الدفع